# كيف دمّرت حرائق الغابات في تركيا صناعة العسل؟

## خسارة أشجار الصنوبر على امتداد الآلاف من الهكتارات تبدد آمال مربي النحل في عودة قريبة للإنتاج

تسود حالة من التشاؤم بين مربي النحل في تركيا من فقدان أعمالهم لسنوات طويلة بعدما استفاقوا على حجم الدمار الذي لحق بالغابات إثر الحرائق التي ضربت الآلاف من أشجار الصنوبر التي تشكل الغذاء الرئيسي للنحل في العديد من المناطق وجعل العسل المستخرج منها من أجود الأنواع عالميا وأكثرها إقبالا.

كارثة لا تقدر بثمن

ألكسندرا دي كريمر
صحافية مقيمة
في إسطنبول

إسطنبول – تتزامن بداية سبتمبر عادة مع انهماك مربي النحل الأتراك القاطنين في المناطق الساحلية الغربية في العمل، كون هذا الشهر يُصادف الحصاد الأول لموسم عسل الصنوبر الشهير في المنطقة.

ويحدث هذا النشاط عندما يتم نقل مملكات النحل من السهول العليا الداخلية، حيث يتم وضعها خلال فصل الصيف في الغابات بالقرب من السواحل.

صاميل تونكاي
من المستحيل على الأرجح إبقاء ممالك النحل على قيد الحياة

حسين سنجول
سيستغرق عسل الصنوبر 50 عاما للعودة إلى سابق عهده

ولكن حرائق الغابات في هذا العام دمرت مساحات شاسعة من أشجار الصنوبر في تركيا، وقضت على صناعة محلية امتدت لقرون.

ولم يدمر الحريق جزءا ثريا من التراث التركي فحسب، بل ولّد ضغوطا على الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه السياسي، حزب العدالة والتنمية الذي اتُهم منذ فترة طويلة بتفضيل مشاريع التنمية الشاملة على الحفاظ على البيئة الطبيعية في البلاد.

واندلعت حرائق الغابات في أواخر يوليو الماضي، وفي غضون أسبوعين فقط وقف المسؤولون على حجم دمار هائل طال نحو 160 ألف هكتار من الغابات.

وتعرضت حكومة أردوغان لانتقادات كبيرة بسبب ردة الفعل غير المتكافئة، والتي سمحت باشتعال النيران في البلدات الساحلية، مما أدى إلى تدمير العديد من المنازل أيضا.

وقد وعدت الحكومة بإعادة البناء، لكن من غير المرجح أن تحاول إعادة زراعة أشجار الصنوبر، التي كانت ضرورية للنحل لإنتاج عسل الصنوبر الذي يمتاز بشهرة عالمية.

وتمتد غابات أشجار الصنوبر الحمراء التي تضررت من الحرائق، من الساحل الشرقي للبحر المتوسط على طول الطريق إلى شمال بحر إيجة.

وتعود جودة العسل التركي إلى حشرة مارشلينا هلنكا التي تتغذى على عصارة الأشجار. ويجمع النحل إفرازات تلك الحشرات ثم يأخذها إلى ممالك النحل ليصنع منها العسل.

ويأتي أكثر من 90 في المئة من عسل الصنوبر في العالم من تركيا، ويتم إنتاج معظمه في مقاطعة موغلا في الجنوب الغربي للبلاد.

وكان النحالون في كل خريف يضعون حوالي 3.5 مليون مملكة نحل في غابات المقاطعة، ويتم إحضار 2.5 مليون من تلك الممالك من خارج موغلا.

وأدى فقدان 66 ألف هكتار من الغابات بسبب الحرائق إلى نهاية سريعة لإنتاج العسل في موغلا، واعتاد ما يصل إلى عشرة آلاف من مربي النحل حصاد أكثر من 20 ألف طن من العسل سنويا، والآن قُضي تماما على مصدر رزقهم.

ومن المرجح أن يستغرق الأمر عقودا حتى تصل أشجار الصنوبر الجديدة إلى مرحلة النضج اللازم لتعيش فيها حشرة مارشلينا هلنكا.

وليست موغلا هي المنطقة الوحيدة المتضررة بالبلاد، فقد عانت مدن مثل عثمانية وباير وتورجوت، والتي يُعد العسل فيها إحدى الصناعات الرئيسية، من نفس المصير.

وفي محاولة من السلطات لدعم العاملين في هذه الصناعة، وزعت وزارة الغابات بعض المعونات المالية على مربي النحل لإبقائهم واقفين على أقدامهم.

ومع ذلك، رسم صاميل تونكاي بستوي رئيس جمعية حماية البيئة والنحل، صورة مستقبلية حالكة السواد، حيث يعتقد أنه سيكون من المستحيل تقريبا إبقاء ممالك النحل على قيد الحياة. وقال إن "الموت البطيء ينتظرهم".

وأضاف "لا يمكن إطعام النحل كما هو الحال مع حيوانات المزرعة، فالنحل يعيش على النظام البيئي للغابات".

ووفقا لحسين سنجول رئيس جمعية تربية النحل في إزمير، سيستغرق عسل شجرة الصنوبر التركي 50 عاما للعودة إلى سابق عهده.

وستؤدي الحرائق أيضا إلى حذف اسم تركيا من قائمة منتجي العسل العالميين، ففي العام الماضي كانت البلاد ثاني أكبر منتج عسل، حيث أنتجت أكثر من 110 آلاف طن.

### مؤشرات عن القطاع

- 90 في المئة من عسل الصنوبر في العالم تنتجه تركيا
- 10 آلاف مربي نحل في موغلا ينتجون سنويا 20 ألف طن
- 110 آلاف طن أُنتجت في 2020 جعلت البلد ثاني منتج عالمي

ومن المهم الآن دعوة علماء البيئة ذوي الخبرة في إدارة الغابات إلى تلك المناطق للمساعدة في إعادة نمو الأشجار، حيث تفتقر الحكومة التركية لمثل تلك الخبرات، فضلا عن أن تعاملها مع الحرائق بشكل عام أظهر عدم استعدادها للاستماع إلى الخبراء.

وما يثير قلق سكان منطقة موغلا بشكل أكبر هو الاقتراح القائل بأن الحكومة قد تستغل الأرض المحروقة مؤخرا لفتح سلسلة من المناجم في نفس المنطقة.

وقد تم منح تراخيص التعدين منذ عام 2018 لمساحات كبيرة كانت في الأصل غابات، ويعد ذلك تهديدا دائما للنظام البيئي، أشد خطورة من حرائق الصيف.

وسوف تتلاءم خطوة مثل تلك مع سجل أردوغان الحافل بمشاريع واسعة النطاق، والتي تكون على حساب الطبيعة والبيئة.

ففي العام 2013، اندلعت احتجاجات ضد خطة التنمية الحضرية لمنتزه غيزي في ساحة تقسيم الشهيرة بإسطنبول، وتحولت تلك الاحتجاجات إلى أسابيع من المظاهرات المناهضة للحكومة.

وفي الآونة الأخيرة، طرح أردوغان خطة لإنشاء قناة تصل البحر الأسود ببحر مرمرة، على الرغم من وجود مخاوف من أن تكون لتلك الخطة عواقب وخيمة على البيئة.

وبالنسبة إلى الغابات التركية المتفحمة، فإن عودة النحل ضرورية لإعادة بناء النظام البيئي، لكن لا توجد ضمانات بتعافيها وعودتها إلى ما كانت عليه من قبل دون إشراف جيد.

وتبدو احتمالات التعافي البيئي في المستقبل القريب ضئيلة في تركيا، خاصة مع وجود صانعي القرار الذين يرفضون باستمرار نصيحة الخبراء.

• سيندیکیشن بیرو

# الاقتصاد العالمي في قلب معركة تجارية جديدة اسمها المعادن النادرة

بكين – تغذي دوافع اهتمام الصين بتوسيع استثماراتها في المعادن النادرة معركة تجارية جديدة مع الدول الغربية ستكون الشركات التي تدخل في صناعتها مثل هذه المواد أكبر متضرر منها على الأرجح.

وتبدو الأوضاع مقبلة على انقلابات جذرية تماما نتيجة اعتزام بكين تأسيس شركتين عملاقتين لتعدين المعادن الأرضية النادرة، من أجل زيادة قدرتها على التسعير في الأسواق العالمية.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن مصادر صينية مطلعة، طلبت عدم الكشف عن هويتها، قولها إن "الحكومة تهدف إلى توحيد كافة شركات تعدين ومعالجة المعادن النادرة تحت مظلة شركتين كبيرتين، أحدهما في الشمال والثانية في الجنوب".

وبحسب المصادر ستشرف الشركة التي ستقام جنوب البلاد على المعادن النادرة المتوسطة إلى الثقيلة، فيما ستتولى شركة الشمال السيطرة على كافة المعادن الخفيفة.

ولم يتضح موعد استكمال الدمج بين شركات تعدين المعادن النادرة في البلاد، في الوقت الذي تجري فيه الحكومة حاليا مراجعة لسياستها الخاصة بالمواد الخام النادرة، حيث تتحكم الصين في معظم إنتاج العالم من تلك المعادن.

ووفقا لهيئة المسح الجيولوجي الأميركية، فإن الصين كانت في عام 2019 مسؤولة عن 80 في المئة من واردات الأرض من المواد النادرة بإنتاج 120 ألف طن، تلتها أستراليا بنحو 20 ألف طن ثم الولايات المتحدة بنحو 15 ألف طن على الرغم من انخفاض الصادرات العام الماضي جزئيا بسبب الأزمة الصحية.

ويرى خبراء أن التكنولوجيا اللازمة لتكرير وتنقية هذه المواد تعد سلاحا قويا بيد الصينيين يمكن استخدامه لحماية مصالح أكثر من المعادن النادرة ذاتها، كما يتطلعون إلى حظر بيع التكنولوجيا لبعض الدول أو الشركات.

ويأتي هذا التوجه بينما تتطلع الولايات المتحدة وأوروبا إلى تطوير إنتاجهما الخاص من هذه المعادن وسلاسل الإمداد وتنويع مصادر الاستيراد بمعزل عن الصين.

وبذل الأميركيون محاولات سابقة للظهور من جديد كلاعب مهيمن في سلسلة إمداد الأرض بالمواد النادرة المسؤولة عن بعض أهم المواد المستخدمة في إنتاج السيارات الكهربائية وصنع البطاريات وأنظمة الطاقة المتجددة وتصنيع التكنولوجيا.

وتحت إدارة الرئيس جو بايدن، تلقى الجهد تركيزا متجددا مع استثمارات ضخمة مخططة في تكنولوجيا تغير المناخ واتخاذ موقف متشدد تجاه المنافسة الاقتصادية القوية التي تشكلها الصين.

وتعمل بكين منذ سنوات على إعادة هيكلة هذه الصناعة في إطار ست شركات تسيطر عليها الدولة، وتأمل من خلال عملية الدمج إلى الاحتفاظ بهيمنتها على إنتاج هذه المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية، والتي تسيطر على 70 في المئة من إنتاجها.

وتتحكم الصين في إنتاج معظم المواد النادرة التي تتكون من 17 عنصرا تُستخدم في أغلب الصناعات الحديثة من الهواتف الذكية إلى الطائرات المقاتلة، مما يعطيها تفوقاً في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الصين بقوة لفرض هيمنتها على تلك الصناعات التي تسعى لتأمين طرق للإمدادات في حال تم فرض قيود عليها.

> 80
> في المئة نسبة صادرات الصين من المعادن عالميا وفق هيئة المسح الجيولوجي الأميركية

وكانت المعادن قاب قوسين من استخدامها كسلاح في الحرب التجارية التي دارت بين واشنطن وبكين خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب عندما أعلنت الصين في 2019 عن خطتها لوقف شحنات المعادن للإضرار بالاقتصاد الأميركي.

وبينما استقدمت الولايات المتحدة نحو 80 في المئة من وارداتها من المعادن النادرة عام 2019 من الصين، استورد منها الاتحاد الأوروبي 98 في المئة من حاجاته، وفق ما جاء في تقرير للمفوضية الأوروبية الصادر في سبتمبر الماضي.

واعتبر خبراء أن هذا يعد بمثابة إشارة إنذار في ظل عملية التحول في مجال الطاقة. وقالوا إن النمو المتزايد المرتقب في الطلب على المعادن المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء يشكل ضغطا عليهم، إذ يتحتم التدقيق في نقاط ضعفهم والتحرك، سواء بالنسبة إلى المعادن النادرة أو غيرها من المواد الأولية الاستراتيجية.

قطاع يوجه بوصلة الحروب التجارية القادمة

# السودان يبحث مع المغرب آفاق الشراكة في قطاع التعدين

الرباط – كثف السودان جهوده لتعزيز إيراداته من خلال تنمية قطاع التعدين أحد القطاعات الاستراتيجية في البلاد من بوابة استكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية التي قد يوفرها المغرب له لتعزيز الشراكات في هذا المضمار.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن موضوع تعزيز التعاون الثنائي في القطاع شكل جوهر مباحثات جرت هذا الأسبوع بين وزير المعادن محمد بشير عبدالله الذي ينهي السبت زيارته إلى الرباط على رأس وفد مرافق يضم مسؤولين بالقطاع، ونظيره المغربي في الحكومة المنتهية ولايتها عزيز رباح.

ويأتي هذا اللقاء في سياق تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة في مجالات الفوسفات والصناعة وكذلك التكنولوجيا الجديدة، بهدف تحقيق مكاسب ومنافع متبادلة من خلال تقوية الاستثمارات وتبادل الخبرات.

ويعد قطاع التعدين من أبرز موارد السودان، ويسعى البلد إلى تنميته بهدف تعزيز إسهاماته في دفع الاقتصاد العليل من خلال برنامج طموح لإعادة هيكلته.

وتنتشر أماكن التعدين التقليدي للذهب، على سبيل المثال، في أكثر من 800 موقع بمعظم محافظات السودان الشمالية والغربية، التي يبدو أنها لم تستغل بالشكل المطوب.

في المقابل، يخطط المغرب من خلال استراتيجية توسعية لجعل قطاع التعدين مجالا مساهما في نمو الاقتصاد خلال السنوات العشر المقبلة ما من شأنه تحقيق تنمية مستدامة عبر تطوير عمليات البحث والتنقيب والخدمات اللوجستية لجلب استثمارات جديدة والدخول في شراكات جديدة في دول أفريقية.

وكانت شركة مناجم المغربية قد أتمت في شهر مارس الماضي صفقة مع وانباو الصينية للتعدين تستحوذ بموجبها على 65 في المئة من مشاريع توسعة منجم ذهب قبقبة السوداني.

> البلدان يعملان على تنويع الفرص الاستثمارية في مجالات الذهب والفوسفات والصناعة وكذلك التكنولوجيا الجديدة

ومن المتوقع أن تصل تكلفة خطط التوسع إلى 250 مليون دولار لزيادة الإنتاج إلى 200 ألف أوقية (أونصة).

وقالت الشركة التي تنتج إلى جانب الذهب معادن أخرى من بينها النحاس والفضة والكوبالت والرصاص والزنك إن "الاستحواذ ينسجم مع استراتيجية المجموعة الرامية إلى التوسع في السودان والقارة الأفريقية عموما".

وإلى جانب المغرب والسودان، تعمل شركة مناجم في الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والغابون وغينيا كوناكري وساحل العاج ومالي.